أثر سياق الحال في قطع النعت

د. حامد علي أبو صعيليك
أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية
كلية الأميرة عالية الجامعية

د. جمال دليع العريني
أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

إنّ متابعة النعت لمنعوته هو الأصل ما لم يكن هناك سبب يُلجئ المتكلم إلى المخالفة بقطع النعت، وقد هدفت الدراسة إلى استكناه أثر سياق الحال في عدول المتكلم إلى قطع النعت عن منعوته، و عدم الاكتفاء بمعاني " المدح والذم والترحم " و دورها في العدول إلى القطع ، بل تجاوز ذلك إلى دورِ المرسل والمتلقي، ومضمونِ الخطابِ في هذا العدول. وانتهت الدراسة إلى أنّ ثمة أمورا تتعلق بالمرسل، والمتلقي، ومضمون الخطاب، وغير ذلك مما ورد في ثنايا الدراسة، أدت إلى أن يكون هذا النمط من المخالفة، أي العدول إلى القطع، ظاهرة بارزة في العربية، غَرضهُ لَفْتُ السّمعِ، إلى أنَّ أمراً جديداً استحقَّ أن يُخالَف عندهُ الإعراب.

Abstract

The follow-up of the adjective to the noun is original unless there is a reason that leads the speaker to offend the adjective. The purpose of this study is to investigate the effect of the context on leading the speaker to separate the adjective from the noun, not only the meanings of praise, slander and pray for mercy and its role in stopping this seperation. Moreover, it seeks to investigate the role of the sender and reciever, and the massage which is conveid from this cutting.The results of the study showed that there are some issues related to sender, others related to the reciever and the context it self, in addition to other issues discussed in the study that leads to such thing which is the separation of the adjectives in Arabic Language and its purpose is to attract the recievers' attention that there is something new desserves to be objected in Syntax.

تمهيد:

لا يخفى على مطَّلع ما حفظته مظان اللغة وكتب القراءات من صور التنوع اللهجي ، وما تحفل به اللهجات من تنوعات إعرابية، تؤشر إلى ما بينها من افتراق، وقد اتخذت العربية علامات الإعراب مؤشراتٍ توحي بالمعاني المرادة.

وما فتئ علماء العربية القدماء يؤكدون على أن الإعراب فرع المعنى، وأن الحركات دلائل المعاني، وقد طفحت مظان العربية بمقالاتهم التي تدلل على متانة الوشائج بين العلامة والمعنى، والتأكيد فيها على وظيفةِ الحركات بيّنٌ، وقد ذكر ابن قتيبة أنّ "الإعراب الذي جعله الله وشْياً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي، بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي، بالإضافة، لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله"(١)، وإلى هذا أشار أبو القاسم الزجاجي(٢) وابن جنّي (٣).

و من الواضحِ لدى المهتمّين بعلمِ النَّحْوِ أنّ الإعرابَ في حقيقته يعتمد على فهم المعنى وتحديده؛ ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: "ألا ترى أنّ موضوع الإعراب، على مخالفة بعضه من حيث كان، إنّما جيء به دالاً على

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ت السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية ص١١.
وينظر : اتفاق المباني وافتراق المعاني، أبو الربيع سليمان بن بنين المصري، ت : يحيى عبدالرؤوف جبر،عمان، دار عمار ، ط ١،١٩٨٥،١-٩٧.

(٢) الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجيّ، أبو القاسم، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت، دار النّفائس، ط٢،(١٩٧٣م)، ص٦٩، وينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ت : طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية،(١٣٩٥هـ،١٩٧٥م)، ١-٧٨،

(٣) الخصائص، ابن جني، ت : محمد على النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢،(١٩٧٣م)، ١-٣٥.

اختلاف المعاني" [١] وهو عند الزّجّاجيّ كذلك " يفرّقَ بينَ الفاعلِ والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَوِرُ الأسماء من المعاني" [٢].

وليس النظر البلاغي ببعيد عما ارتآه النحاة، فقد نصَّ عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز على " أنَّ الألفاظَ مغلقةٌ على مَعانيها حتّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها وأنه المعيارُ الذي لا يُتبيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورُجحانهُ حتى يُعرضَ عليه"[٣].

وقد ألمح السّكاكيّ إلى ذلك بقوله: "إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنىً، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النّحْو"[٤] ، وكذلك قال العلوي في الطراز[٥] .

وما ذلك إلا لأن " الإعراب به تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: ما أحسن زيد غيرَ معرب أو ضربَ عمرْ زيد غير معرب، لم يوقَف على مراده. فإن قال: ما أحسنَ زيداً أو ما أحسنُ زيدِ أو ما أحسنَ زيدٌ أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده "[٦].

ومما يؤكّد متانة الصلة بين الإعراب والمعنى، ما نجده عند المفسرين ومعربي القرآن، ففي تعقيبه على قول الله تعالى : ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٧] ،

---

(١) المصدر السابق :١-١٧٥.

(٢) الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجيّ، ص٧٦.

(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ت : محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دمشق، مكتبة سعد الدين، ط٢، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م) ص٨٠.

(٤) مفتاح العلوم، السّكاكيّ، وشرحه نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ص٢٥١.

(٥) الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلويّ، عليّ بن إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ١-١٨٢.

(٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ت: عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة دار المعارف، ط١ (١٤١٤-١٩٩٣)،ص : ١٩٦، وانظر : المزهر، السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١(١٩٩٨م)، ١-٢٦٠.

(٧) البقرة :١٨.

يوضح الطبري أن قوله تعالى: "صُمٌّ بكمٌ عُميٌ"، يأتيه الرفع من وجهين، والنصب من وجهين:

فأما أحدُ وجهي الرفع: فعلى الاستئناف، لما فيه من الذم، وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم، فتنصِب وتَرفع، وإن كان خبرًا عن معرفة، كما قالت الشاعرة[١]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

فيروى:"النازلون" و"النازلين"، وكذلك"الطيِّبون" و"الطيِّبين"، على ما وصفتُ من المدح. والوجهُ الآخر: على نية التكرير من"أولئك"، فيكون المعنى حينئذ: أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين، أولئك صُمٌّ بكم عمي فهم لا يرجعون.

وأمَّا أحد وَجهي النصب: فأن يكون قَطعًا مما في"مهتدين" من ذكر"أولئك"؛ لأن الذي فيه من ذكرهم معرفة، والصم نكرة، والآخر: أن يكون قطعا من"الذين"؛ لأن"الذين" معرفة و"الصم" نكرة، وقد يجوز النصبُ فيه أيضًا على وجه الذم، فيكون ذلك وجهًا من النصب ثالثًا"[٢].

وفي تعقيبه على نصب كلمة (قُرْآنًا) في قول الله تعالى : "﴿ حم، تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[٣] ، قال : ﴿ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[٤] ، شغل الفعل بالآيات حتى صارت بمنزلة الفاعل، فنصب

---

(١)البيتانِ للخِرْنِق بن هفَّان، الدِّيوان، ت: يسري عبد الغني عبد الله، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، (١٩٩١م)، ص٤٣.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري (المتوفى : ٣١٠هـ)،ت : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠، ٢١ - ٣٢٩. وينظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (المتوفى : ٦٧١هـ)، ت: : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،(: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م)، ١-٢١٤.

(٣) فصلت:١-٣.

(٤) فصلت: :٣.

القرآن، وقال: ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[١] على أنه صفة، وإن شئت جعلت نصبه على المدح، كأنه حين ذكره أقبل في مدحته، فقال: ذكرنا قرآنا عربيا بشيرا ونذيرا"، ثمّ قال: " وقد يكون النصب فيه على القطع؛ لأن الكلام تامّ عند قوله"آيَاتُهُ". قال: ولو كان رفعا على أنه من نعت الكتاب كان صوابا "[٢]

وفي تعليق الفراءعلى قول الله تعالى : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾[٣] قال :"منصوب عَلَى القطع؛ أى مِنَ الأسْماء التى ذُكِرت، ذكر منهم..... والرفع جَائز عَلَى الاستئناف ولم أسمَعْ أحداً قرأ به، و (أشحَّة) يكون عَلَى الذمّ، مثل ما تنصب على المدح، عَلَى مثل قوله (مَلْعُونِينَ) [٤].

وفي تعقيب الأخفش على قول الله تعالى : ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٥] يقول: "وَتَصْلَى امرأتُه حمالة الحَطَب" و(حمالةُ الحَطَبِ) من صفتها، ونصب بعضهم (حمّالةَ الحَطَب)، على الذم كأنه قال "ذكرتُها حمالةَ الحطبِ"[٦].

وليس ببعيد عما نحن فيه جعل النحاة " الضمة " أو ما ينوب عنها علم الإسناد، وما تتضمنه الجملة الاسمية من دلالة على الثبوت، واعتبار الفتحة أو ما ينوب عنها " علم المفعولية " ؛ فالمعنى المراد حدث متغير يعبر عنه بفعل وما يتألف معه ودلالته على التجدد والحدوث متفق عليها، وهذا يعني أن النصب مما يقتضيه الفعل؛ أي الحدث المتغير لذا تكون الفتحة موحية بالمعنى المرتبط بها.

---

(١) فصلت: ٤.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري ، ٢١ – ٣٢٩. وينظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، ١-٢١٤.

(٣) الأحزاب : ١٩.

(٤) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧ هـ، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط٢،(١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م) ،ص: ٤ – ٢٥.

(٥) المسد:٤.

(٦) معانى القرآن،الأخفش، ت : فائز فارس ، دار البشير ، دار الأمل ، ط ٢ (١٤٠١هـ،١٩٨١م)، ٢– ٥٤٨، وينظر : البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات الأنبا ري، ت: بركات هبود، بيروت، دار الأرقم،(د .ت) ،(د .ط)،ص: ٢-٤٦٠.

والكسرة علم الإضافة ترتبط بها وتعبر عنها، فكل حركة من هذه الحركات موحية بالمعنى المقصود الذي صار معروفا عند كل نحوي.

فالضمة علم الإسناد، والفتحة علم المفعولية أو الفضلة، والكسرة علم الإضافة"[١]، فضلا عن توظيفها دالةً من دوال المطابقة.

ولعل هذا ما عناه المفسرون في تعقيبهم على قراءة (الحمدُ لله) بضم الدال وفتحها بالقول :" وقراءَةُ الرفْعِ أمكنُ، وأَبْلَغُ مِنْ قراءَةِ النَّصب ؛ لأنَّ الرفعَ في باب المَصَادِر التي أَصْلُها النِّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِها يدل على الثُّبُوتِ والاستقرَارِ، بخلافِ النَّصبِ ؛ فإنه يدلُّ على التجددِ والحُدوثِ، ولذلك قال العلماء : إن جوابَ إِبْرَاهيمَ ،عليه الصلاة والسّلام، في قوله تَعَالَى حكايةً عنه : ﴿ قَالَ سَلاَمٌ ﴾ [٢] ، أَحْسَنُ من قولِ الملائكة : ﴿ قَالُواْ سَلاَماً ﴾[٣] ، امتثالاً لقولِه تعالى : ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ [٤] ، فالتركيب ثابت " قالوا سلاما " و" قال سلام "، ولم تتغيّر فيه إلاّ حركةُ الّميم ؛ للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثهَ[٥].

وهذا التفسير للمعاني الناصبة أو الرافعة مرده النظر في ما يعتري أواخر الكلم ، وما توحي به العلامة من دلالة على المعنى الذي ينصب، أو يرفع، أو يجر، وما هذه النصوص إلا براهين على قيمة العلامة الإعرابية في توجيه التفسير الذي يقود إلى التقدير.

---

(١) ينظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، دار صفاء للنشر، عمّان ، ط١ ،(١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧)، ص: ٣١-٣٢.

(٢) هود : ٦٩ .

(٣) هود : ٦٩ .

(٤) النساء : ٨٦.

(٥) ينظر : الكشاف، الزمخشري ، ت : عبد الرزاق عبد المهدي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، (د . ط)،(د.ت)،ج: ٢، ص:٥٢.

المطابقة بين النعت والمنعوت:

تقتضي تبعية النعت لمنعوته، حصول المطابقة في جملة أمور: التعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والإعراب(١).

وقد نصّ النحاة على وجوب المطابقة الإعرابية (٢)، كما في قول الله تعالى: { وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ } (٣)، وقوله تعالى : { بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ } (٤)، وكقوله تعالى:{ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً } (٥)، وقوله تعالى: { وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ} (٦).

ومرجع هذا التطابق وعلته، أنهما كالاسم الواحد كما يذكر سيبويه بقوله: " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف "(٧).

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش(– ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت،(د.ط) ، (ط .ت) ، ص: ٣-٥٤.

(٢) ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش النحوي،ج: ٣ ،ص:٥٤، وينظر : شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران،ج: ،ص: ٣٠٢، شرح ابن عقيل، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١٤، (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م)،ج:٢ ،ص: ١٩٣ – ١٩٤.

(٣) البقرة:٤٩.

(٤) الأعراف: ٨١.

(٥) المائدة:٨٨ .

(٦) الصافات: ٧.

(٧) الكتاب ، سيبويه :١ / ٤٢١ ، ٤٢٢ .

ويعلل ابن يعيش ذلك بما يحدثه النعت من تخصيص لمنعوته، إذ إنّ " النعتَ يُخرِجُ المنعوتَ من نوعٍ إلى نوعٍ أخصّ منهُ، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلةِ نوعٍ أخصّ من نوعِ المنعوتِ وحده "(١).

ومما يؤكد أن الإعراب مدخل المعنى، وأساسه في فهم مضامينه، قول أبي بكر ابن السراج :" إن الصفة هي الموصوف في المعنى ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة ، ومفردا وأكثر في حال واحدة "(٢)، ومن هنا كان لا بدّ من أَنْ تراعى المطابقة ؛ إذ إنها المعين في فهم حقيقة المراد من التّركيب قبل إعرابه، فإنّه فرع المعنى، فضلا عن أنّ غياب التطابق يذهب بوحدة التركيب، ويخل بالتماسك النصي وفق ما يألفه نظام السمع العربي الفصيح.

المخالفة بين النعت والمنعوت في الإعراب:

تشيع في التراكيب العربية ظاهرة " العدول الإعرابي " كما في بابي النعت المراد به المدح أو الذم أو الترحم، و المعطوف عطف نسق؛ وخاصّة في المعطوفات المتعددة التي كانت في أصلها نعوتا، ثم فصل بينها بحرف العطف، وهذا العدول خروج عن السمت الإعرابي المألوف .

يقول سيبويه في " باب ما ينتصب على التعظيم والمدح": "و إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته وذلك قولك: الحمد للهِ الحميدَ هو ، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك ،ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا، كما قال الأخطل:

نفسي فداء أميرِ المؤمنين إذا ... أبدى النواجذَ يومٌ باسل ذكرُ

الخائضُ الغمْرَ والميمونُ طائره ... خليفة الله يستسقى به المطرُ

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش،ج:٣ ،ص:٥٥.

(٢) الأصول في النّحو، ابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، لبنان ،بيروت ،(د.ط) ،(د.ت) ، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) ،ج:١، ص:٤٥٠.

وأما الصفة فإنّ كثيرا من العرب يجعلونه صفة، فيتبعونه الأول، فيقولون: أهلُ الحمد والحميدُ هو، وكذلك الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت كما قال مُهلهِل[١]:

وَلقدْ خبطنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً أَخْوَالُنَا وَ هُمُ بَنُو الأَعْمَامِ

وسمعنا بعض العرب يقول: " الحمد لله ربَّ العالمين "، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية، ومثل ذلك قول الله عز وجلّ: ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً ﴾[٢] ، فلو كان كله رفعاً كان جيداً، فأما المؤمنون فمحمولٌ على الابتداء"[٣].

وقال كذلك :" زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه"[٤] .

ويقول الفراء :" فما أتاك من مثل هذا فى الكلام نصبته ورفعته، ونصبه على القطع وعلى الحال، وإذا حسن فيه المدح أو الذمّ فهو وجه ثالث، ويصلح إذا نصبته على الشتم أو، المدح أن تنصب معرفته كما نصبت نكرته"[٥].

ويوضح الزركشي علة ذلك العدول بقوله : " إنّ مراد المادح إبانة الممدوح من غيره، فلا بد من إبانة إعرابه عن غيره ؛ ليدل اللفظ على المعنى المقصود ويجوز

---

(١) الكتاب ، سيبويه ،ج:٢ ،ص:٦٣.

(٢) النساء:١٦٢.

(٣) المصدر السابق،ج:٢،ص:٦٣.

(٤) المصدر السابق،ج:٢،ص:٦٣.

(٥) معانى القرآن، الفراء،ج:١ ،ص: ٢٨٥.

فيه النصب بتقدير" أمدح" والرفع على معنى "هو" ولا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر"[١].

وفي " باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم " يقول سيبويه : " تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرّفك شيئاً تُنكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً﴿ وامرأتُه حمّالةَ الحطب﴾، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره"[٢].وقيل : " إنها نعتت بهذا تخسيسا لها عقوبة لإيذائها النبي"[٣].

ويقول الفراء: " ترفع الحمّالةُ وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب، تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأتُه حمالةُ الحطب، تريد: وامرأته حمالة الحطب فى النار، فيكون فى جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا. وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما: أن تجعل الحمالة قطعا؛ لأنها نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم". [٤]

---

(١) البرهان في علوم القرآن، البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (– ٧٩٤هـ) ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، (١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م) ، ج:٣، ص: ٩٨ .

(٢) الكتاب، سيبويه،ج:٢، ص:٧٠.

(٣) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ، (د.ط) ، (١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م)، ج:٥ ،ص:٣٠٦.

(٤) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط٢،(١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م) ، ج:٣، ص:٢٩٨، وينظر : الجامع لأحكام القرآن، ج:٣٠ ،ص: ٣٣٨، والتبيان في إعراب القرآن، ج:٢ ، ص: ٢٩٦، والبحر المحيط،ج:١٠ ،ص: ٥٦٧.

ومن الترحم قول سيبويه: " والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحّم بما ترحّم به العرب. وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل مررت به أخيك. وقال [١]:

فأصبحتْ بقَرْقَرى كَوانِساً فلا تلُمه أن ينام البائسا

ويقع القطع في المعطوف عطف نسق؛ وخاصّة في المعطوفات المتعددة التي كانت في أصلها نعوتا، ثم فصل بينها بحرف العطف، و "إذا تكررت النعوت لواحد فتارة يترك العطف، كقول الله سبحانه: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾[٢] وتارة تشترك بالعطف كقول الله تعالى : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[٣]، و فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها نمطا واحدا " [٤]، ومنه في المدح قول الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[٥] ، فانتصب (وَالْمُقِيمِينَ) على القطع، وهو من صفة المرفوع الذي هو (الْمُؤْمِنُونَ)...؛ لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل حتى يكون الكلام جملة لا مفردا" [٦].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[٧] ، إلى قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾[٨] ، نص عليه سيبويه بقوله: " ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيداً،ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأتَ في قوله: " والمؤتون الزكاةَ."[٩]

---

(١) الكتاب، سيبويه،ج:٢ ، ص:٧٤-٧٥.

(٢) القلم:١٠-١١.

(٣) الأعلى :١-٣ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ، ج:٢ ،ص: ٤٤٦.

(٥) النساء:١٦٢.

(٦) البرهان في علوم القرآن ، ج:٢ ،ص: ٤٤٦.

(٧) البقرة:١٧٧.

(٨) البقرة:١٧٧.

(٩) الكتاب ٢-٦٣ – ٦٤..

ونظير هذا النصب من الشعر:

لا يبْعَدَنْ قومي الذين همُ سمُّ العُداة وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بكل مُعترَكٍ والطيبون معاقدَ الأزر

فرفعُ الطيبين كرفع المؤتين[١].

وحقيقة القطع يسوق إلى توليد أنموذجين تركيبيين، فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت، وقدرت "هو"، و وجب حذف الفعل إن نصبت النعت، وقدرت فى المدح (أمدح)، وفى الذم (أذم)، وفى الترحم (أرحم)؛ فيصير الكلام فى التقدير جملتين، و "العلة فى إجازة القطع، والخروج عن مشاكلة الإعراب، إنما هو لما أريد من التنبيه على المدح أو الذم، فيصير الكلام فى التقدير جملتين، وإذا كان الكلام جملتين طال بهذا التقدير، وإذا طال بهذا التقدير، كان أشبه بالمدح أو الذم المقصود؛ لأن الإسهاب والإطالة فى مثل هذا يستحب، ولذلك شرط فى القطع أن يكون بعد تكرير النعت، ولا يستعمل هذا القطع فى المدح أو الذم، إلا بصفة تدل على ذلك. "[٢]

---

(١) الكتاب ،ج:٢ ،ص:٦٣ – ٦٤. ويزيد سيبويه من استجلاء صورة ما يتركه التغاير الإعرابي من أثر دلالي ،ينبني عليه تغيّر في توجيه مضامين الخطاب، بحمل " القطع " على ما يماثله في باب النداء من عدول بالقول : " وهذا شبيهٌ بقوله: إنا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مَن لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً. إلا أن هذا يجري على حرف النداء "... وتُرك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه، لأن إنّا بني فلان ونحوه بمنزلة النداء. وقد ضارعه هذا الباب. وإليه ذهب المبرد في الكامل في تعقيبه على قول الشاعر :

إنا بني نهشل لا ندعي لأبٍ... عنه، ولا هو بالأبناء يشرينا

قال: " ومن قال : "إنا بنو نهشل"، فقد خبرك، وجعل" بنو" خبر" إن"، ومن قال: " بني"، إنما جعل الخبر:

إن تبتدر غاية يوماً لمكرمةٍ... تلق السوابق منا والمصلينا

ونصب"بني" على فعل مضمر للاختصاص، وهذا أمدح، ومثله: نحن بني ضبة أصحاب الجمل.

(٢) شرح المقدّمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ، ت خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١،(١٩٧٦م) ، ج: ١،ص:٤١٨.

و وجوب حذف الرافع، والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح ،أو الذم، أو الترحم، جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك، كما فعلوا فى النداء، إذ لو أظهروا العامل، وقالوا: أدعو عبدالله مثلا، لخفي.

نعت النكرة:

لا يخلو المنعوت أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان المنعوت نكرة، فقد اشترط كثير من النحويين فى جواز قطع نعته تأخره عن آخر؛ أى يسبق النعت المقطوع بنعت قد تبع المنعوت النكرة ، قال ابن هشام : "وإن كان المنعوت نكرة، تعيّن في الأول من نعوته الإتباع وجاز في الباقي القطع "(١).

وأضاف الرضي أن لا يكون النعت الثاني ، لمجرد التخصيص؛ " لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة، والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع و الفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع، أعني الواو، مثل:

ويَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَراضيعَ مثلَ السَّعالِي"(٢)

وإليه ذهب الأزهرى "(٣).

ومن ينعم نظره يدرك أن المخالفة بالقطع لم تكن محض تطريز، وإنما سياق تركيبي عدل إليه المتكلم عن قصد أملاه عليه سياق الحال، أو معنى أراده ، و ما عُرض من نصوص وأمثلة يبيّن أن النظام النحوي، وسياق الحال في العربية يوظفان التشكيل الصوتي للتفريق بين المعاني النحوية، فيُعلم به المقطوع من غيره.

أثر سياق الحال في قطع النعت:

---

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، بيروت، دار الجيل، ١٩٧م،٣-٣١٧.

(٢) شرح الكافية، الرضي، ٢-٣٢٢

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ت: محمد باسل عيون السود. ط: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط١،(١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) ٢-١٢٥.

تقوم عملية الخطاب اللغوي على ركنين، الأول: منظومة البناء التركيبي ومكوناته اللفظية والإشارية، بدءا من بنية الكلمة، وطريقة ائتلافها مع شقيقاتها، ونظام ذلك الائتلاف، إسنادا أو إضافة أو عطفا... و انتهاء بالعلامة المعبرة عن تلك الحالة، والثاني: جملة متغيرات غير تركيبية متعلقة بالنص، أو ما يعرف " بسياق الموقف "، من نوع المخاطَب، وطبيعة المقام المحيط به، وغرض المتكلم، وما تتركه هذه المتغيرات من أثر في ترتيب عناصر الجملة، وتأليفها بأقصر طرائق النظم .

ومِنَ المفيدِ ذكرُهُ في هذا السياق، أنّ تعدد الوجوه الدّلاليّة بتعددّ الوجوه الإعرابيّة، في العربية عامّة، وفي قطع النعت خاصّة إنما هو نتاج اقتران التركيب النحوي وسياق الحال، وغير ذلك مما يحف بالنص من قرائن مصاحبة، يمكن أن نوضحها كما يأتي:

١.العلاقة بين المتلقي ومضمون الخطاب:

من أول ملامح الكشف عن هذه العلاقة، ما ينقله سيبويه عن الخليل، معقبا على قول ذي الرّمة بقوله: وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصبا"[(١)]

لقد حملتْ قيسُ بن عَيلانَ حربَها على مستقل للنوائب والحربِ

أخاها إذا كانت عِضاضاً سما لها على كل حالٍ من ذَلول ومن صعبِ

وزعم الخليل أن نصب هذا – يريد أخاها – على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه." [(٢)]

وغير خفي ما تظهره عبارة الخليل: " أن نصب هذا.. على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه" من صلة بين الإعراب والمعنى، وما

---

(١) ديوان ذي الرمة ، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١،(١٤١٥هـ ،١٩٩٥م) ،ص:٣٠.

(٢) الكتاب،ج:٢، ص:٦٥.

اقتضاه المقام من نمط لغوي يكون فيه المخاطب عالما بالخبر أو متلبسا بالحدث، أو متصورا له أو غير ذلك مما يتطلبه السياق من متغيرات.

وتعد علاقة المتلقي بمضمون الخطاب، من أبرز القرائن التي تراعى عند العدول إلى المغايرة بالقطع، وذلك " بأن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل"(١).

وهكذا تتضح عناية الخليل وسيبويه بالسياق إلى جانب عنايتهما بالإعراب في دراستهم للتراكيب النحوية، وما اتضح من اهتمامهم بعناصر سياق الموقف المتمثلة في المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما.

٢.علم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام:

ومن جملة ما يتضمنه السياق من قرائن، علم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام، فمراعاته، ومراعاة مقامه، وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل، وتنظيم مكوناتها وفق نسق معين، نص عليه سيبويه بقوله: " وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرامُ، أي بالرفع والنصب، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم"(٢)، فقد جعل سيبويه علم المخاطب بالمعنى، و وضوح الدلالة لديه من العلل الدلالية التي تؤدى إلى قطع النعت.

وكثيرا ما يتضمن السياق دلائل تعرّف المخاطب بفضل الممدوح، وذلك نحو قولك: (مررتُ بقومك الكرام الصالحين)، ثم يمدح بعد ذلك بقوله (المطعمين في

---

(١) شرح الكافية، الرضي،ج: ٢، ص:٣٢٢.

(٢) كتاب سيبويه، ج:٢ ، ص:٧٠.

المَحْلِ)؛ لأنه قد تقدّم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدحٍ وثناءٍ وتشريفٍ في المذكور، ومنه في الشتم والذمّ قول الفرزدق[١]:

كم عمّة لك يا جريرُ و خالةٍ فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ علىَّ عِشارِي

شَغَّارةً تَقِذُ الفصيلَ برجلها فطّارةً لقوادِمِ الأبكار

فنصب شغّارةً ،و فطّارةً، على الذم ، و " جعله شتماً، و كأنه حين ذكر الحلبَ صار من يخاطب عنده عالما بذلك "[٢] .

٣.تنزيل المخاطب منزلة العارف بغرض المتكلم وموضوع الخطاب:

ومن هذه القرائن، " أن يُنزّلَ المتكلمُ المخاطَبَ منزلة من عرف فضل المعظَّم، فيقول: "مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطَب كأنه قد عرفهم، كما قال مررت برجلٍ زيدٌ، فتُنزله منزلةَ من قال لك: من هو؟ وإن لم يتكلم به. فكذلك هذا تُنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم" [٣].

ومن وحي هذه الإشارة وما سبقها تتجلى الصلة بين التغيرات الإعرابية ،وحال المخاطب، ومدى العناية بمراعاة علمه ومعرفته، ففي الحالة التي يجهل فيها المخاطبون ما يوصف به الممدوح، نجري لهم النعت فيها على التبعية، أما النمط الثاني فيعُدل فيه إلى النصب؛ لأنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، على ما يراه الخليل[٤].

٤. المقام ومضمون الخطاب:

ومن القرائن المتعلقة بالنص التي تراعى عند القطع، المقام ومضمون الخطاب ؛ أما المقام فيتضح من قول سيبويه: " واعلم أنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه

---

(١) ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له ، علي الفاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ،(١٤٠٧هـ،١٩٨٧م) ، ص: ٣١٢.

(٢) كتاب سيبويه ، ج:٢ ، ص:٧٠.

(٣) المصدر السابق ج:٢ ، ص:٧٠.

(٤) كتاب سيبويه، ج:٢، ص: ٦٥.

التعظيم"[١] ،وأما مضمون الخطاب فيتضح من قوله: " ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: مررتُ بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجلُ عند الناس ولا يفخّم به" [٢]ومثل ذلك قوله: " وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأنْ تذكرَ رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظّمَه كما تعظّم النبيه. وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالحَ "[٣] .

ويختلف مضمون الخطاب باختلاف المخاطب، فما يُعظم به الله لا يُعظّم به غيره، وقد فرّق سيبويه بين المخاطبين بقوله :" ليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمدُ لزيد، تريد العظمة لم يجز...لأن هذه الصفة لا تليق إلا بالله، ولو وصفت بها المخلوقين كان غيرَ مغتفر"[٤].

وهكذا سجّل سيبويه تخصيص تراكيب معلومة، بتوجيه ديني خالص، ولقد نفذ إلى ذلك من خلال المراوحة الغنية بين النظر في الأنماط اللغوية، والمواقف الدينية، والحكم على التركيب بناء على ذلك.

وليس بخاف مما سبق تعانق الإعراب والسياق واتكاء أحدهما على الآخر، وما للسياق من علاقة مباشرة بإيضاح دلالات التراكيب بمعونة الإعراب، "فالكلام لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن السياق الذي يعرض فيه"[٥].

ويشير نهاد الموسى ، في حديثه عن البعد الخارجي في التحليل النحوي عند سيبويه إلى " أن سيبويه يفزع منذ ذلك العهد المبكر إلى السياق والملابسات الخارجية،

---

(١) المصدر السابق، ج:٢، ص: ٦٩.

(٢) المصدر السابق، ج:٢، ص: ٦٩.

(٣) المصدر السابق، ج:٢، ص: ٦٩.

(٤) المصدر السابق ،ج:٢،ص:٧٠.

(٥) علم اللغة، محمود السعران ص:٢٦٥.

وعناصر المقام ؛ ليردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم" [١].

ويُلحظ أن سيبويه يجمع في أمثلة كثيرة بين التفسير اللغوي ومتطلبات السياق ، ولا يقف عند الجانب التركيبي الخالص المنسجم مع نظرية العامل فحسب؛ بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانيّة للتركيب النحوي ، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلما يضع كل تركيب موضعه ، ويعرف لكل مقال مقامه [٢] .

وليس قطع النعت عند النحاة على إطلاقه، إذ يقتضي سياق الحال مراعاة حال المنعوت، فقد لفت غير واحد من النحاة إلى أن شرط القطع أن يكون المنعوت معلومًا ومتعينًا بدون النعت، إما حقيقة أو ادّعاءً، بأن ينزل المنعوت غير المعلوم منزلة المعلوم لأمر ما[٣].

٥. الصلة بين النعت ومنعوته:

كما يتطلب سياق الحال عند القطع مراعاة الصلة المعنوية بين النعت ومنعوته، فلم يجز بعض النحاة قطع النعت عن المنعوت إذا كان متمما لمعناه،" فإن كانت الصفة مُتمّمةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَّضِحُ إلاّ بها، لم يَجُز قطعُهُ عنها، نحو: مررتُ بمحمدٍ التاجرِ، إذا كان محمد لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته[٤].

وشرط ذلك " أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه

---

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، نهاد الموسى ،عمّان ، دار البشير ، ط٢،(١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، ص:٨٨.

(٢) نظرية النحو العربي، نهاد الموسى ص:٨٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن،ج:٢ ،ص: ٤٤٩.

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية، الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣٩، (١٤٢٢-٢٠٠١م)،ج:٣،ص:٢٢٩.

المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة"[١].

وجعل ابن عصفور[٢] تكرار النعوت شرطا في جواز القطع من الأول، وقيّده السهيلي بكون المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته ، فلا بد حينئذ، أن يكون تابعا للمنعوت، ثم يكون تكرار النعوت شرطا في جواز القطع"[٣].

ولا شك أن ما ذهب إليه ابن عصفور من جعل تكرار النعت شرطا للقطع، منتقض بقراءة " حمالةَ" بالنصب في قول الله تعالى : ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾[٤] ، وما ذكره سيبويه في " باب ما ينتصب على التعظيم والمدح " [٥]"؛ إذ يجيز قطع النعت وإن كان أولا.

وعلة تقديم الإتباع على القطع افتقار الموصوف إلى زيادة بيان؛ ليستحكم العلم به، أما إذا كان الموصوف معلوما لا يفتقر إلى زيادة بيان؛ فقد رأى بعضهم أن الأصل، القطعُ، وقيل: هو الأفصح ولا يشترط غير ذلك[٦].

ولا شك أن جعل القطع هو الأصل والأفصح – في ما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم– مردود بإجماع القراء السبعة على الإتباع في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٧]، وتضعيفهم لقراءة

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية،ج:٢ ،ص:٣٢٢.

(٢) ينظر : نتائج الفكر، السهيلي، ت : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ص:١٨٥.وشرح الرضي على الكافية،ج: ٢،ص: ٣٢٢.

(٣) نتائج الفكر، السهيلي، ص: ١٨٥.

(٤) المسد:٤.

(٥) الكتاب، سيبويه،ج:٢،ص:٦٢.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن،ج:٢ ،ص: ٤٤٩.

(٧) الفاتحة:٢-٤.

القطع بنصب (ربَّ) [١] على الإتباع مع كون الموصوف معلوما ولا يفتقر إلى زيادة بيان.

و إذا كانت الصفة مما لا يشارك فيها الموصوف غيره، وكانت خاصة بمن جرت عليه لا يليق ولا يتصف بها سواه، فالوجه فيها الإتباع[٢]، من مثل قول الله تعالى : ﴿حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[٣] ، فلما كان وصفه تعالى بـ(غَافِرِ الذَّنْبِ) وما بعده لا يليق بغيره بغيره لم يكن فيه إلا الإتباع "[٤].

ومما يحمل عليه من أوصاف الذم قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾[٥] ، فقد جرت كلها على ما قبلها بالإتباع، ولم يجئ فيها القطع، وقرأ الحسن: (عُتُلٌّ) بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه قول الله تعالى (بعد ذلك)[٦] ؛ أي بعد ما عُدَّ له مِنْ المثالبِ والنقائصِ.

٦. لفت انتباه المتلقي إلى النعت المقطوع:

إنَّ من غاية قطع النعت تركيز ذهن المتلقي على النعت المقطوع، وإبراز المعنى الموجود في هذا النعت، وذلك لأهميةٍ محددةٍ فيه استدعت هذا التركيز،"والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدحِ أو الذمِّ، فيرفعون إذا كان الاسمُ رفعاً وينصبون بعضَ المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير مُتْبَعٍ لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

---

(١) ينظر : تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، ج:١،ص:١٣١، قال : " قرأ زيد بن علي وطائفة (رب العالمين)، بالنصب على المدح ، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها....وإنما تضعف قراءة نصب رب ، وخفض الصفات بعدها لأنهم نصوا أنه لا إتباع بعد القطع في النعوت".

(٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن، ٢ – ٤٤٩.

(٣) غافر:١-٣.

(٤) ينظر : المصدر السابق، ٢ – ٤٤٩ .

(٥)القلم:١٠-١١.

(٦)ينظر :البرهان في علوم القرآن، ٢ – ٤٤٩.

لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفة الجُزُرِ
النازِلِين بِكلّ معترَكٍ والطَيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يُتْبَع آخِر الكلام أوّله "[١].

وعلة قطع النعت "أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني، وتجدد المدح كان أبلغ" [٢].

وجعل الفارسي المخالفة في الإعراب مما يجعل المقصود أكمل، فإذا "ذُكرتْ صفاتٌ في معرض المدحِ أو الذمِّ، فالأحسنُ أن يخالف في إعرابها؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الإطنابَ، فإذا خُولِف في الإعراب كان المقصودُ أكملَ؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوعُ وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً" [٣]. فضلا عن أن " قطع النعوتِ في مقامِ المدحِ والذمِّ أبلغُ من إجرائها "[٤].

وغير خفي ما تحدثه المخالفة في الإعراب من مفاجأة للسامع، تقتضي تنبيهه وإيقاظ ذهنه إلى الصفة المقطوعة؛ إذ إن الأصل في حركة الصفة أن تأتي تابعة لحركة الموصوف، فإذا تغيرت الحركة تنبه السامع؛ مما يدلل على أن الموصوف قد بلغ حداً في هذه الصفة يثير الاهتمام ويقتضيه، والقطع في هذه الحال يُفيد أن المخاطَب يعلم من اتصاف الموصوف ما يعلمه المتكلم، فإذا كان مادحاً كان أمدح له، وإذا كان ذامّاً كان أذمّ له"[٥].

---

(١) معانى القرآن للفراء، ١ – ٩٤.

(٢) نتائج الفكر، السهيلي، ص١٨٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٢–٤٤٦، وانظر : الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ت ٩١١ هـ ، ت : حمد العربي ، القاهرة ، ط –١ ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م ٠،٢ – ١٨٨

(٤)الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ٢ – ١٨٨

(٥) ينظر : اللمسات البيانية للدكتور فاضل السامرائي :www.islamiyyat.com

نتائج وتوصيات .

- تمثل الدراسة النحوية مادة علمية خصبة ، بما تتضمنه من قضايا جزئية بُثتْ في ثنايا أبواب النحو ، وتعدّ فكرة " العدول إلى القطع " واحدة من هذه الجزئيات، وتبرز هذه الفكرة في باب النعت على وجه الخصوص ، في ما يعرف " بقطع النعت" لغرض المدح أو الذم أو الترحم.
- إن توجيه البحث النحوي لاستكناه كثير من الجزئيات المبثوثة في ثنايا الأبواب النحوية من شأنه أن يسهم في إعادة تحليل الأنماط التركيبية؛ بغية وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم، وموضوع الكلام ، ومن ثَمّ التوسع إلى استكناه البنى الجوانيّة للتركيب النحوي .
- تؤشر الدراسة إلى ضرورة الرَّبط بين كلَّ ما هو تركيبي بحت – وهو ما كان في واقع الأمر مدار اهتمام النحاة – وما هو دلالي ، حتى لا تبقى الأبنية والتراكيب العربية قوالب جامدة خالية من كل روح .

- لم تكن شكلية خالصة مقتصرة على الإعراب ، وتفصيل أحكامه على حساب المعنى، وإنما امتدت أنظار النحاة وتحليلاتهم في أثناء تناولهم الوظائف النحوية إلى البعد الدلالي بالقدر الذي يتواءم وغايتهم من دراسة اللغة ، مما يستوجب على ناقد التراث أن ينظر إليه نظرة شاملة ، وألاّ يحاكم النحاة بغير منهجهم .
- أكدّت الدراسة أن " العدول إلى القطع " واحد من أهم الأساليب اللُّغوية التي يتجسد فيها دور الحركة الإعرابية في توضيح المعنى ، إذ إنها أبرز القرائن التي تسهم في توجيه دلالة التركيب نحو " المدح " أو " الذم " أو " الترحم ".

المصادر والمراجع:

(١) اتفاق المباني وافتراق المعاني، أبو الربيع سليمان بن بنين المصري، تحقيق : يحيى عبدالرؤوف جبر ، دار عمار ، عمّان ،ط١، (د .ت) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : حمد العربي ، القاهرة ، ط١،(١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز، العز بن عبد السلام، دار المعرفة ، بيروت ، (د .ط) ،(د.ت) .

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)، (١٣٩٥هـ،١٩٧٥م).

(٥) الأصول في النّحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، (د.ط)، (١٤٢٠هـ–١٩٩٩م) .

(٦) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب،بيروت ، (د. ط)(١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م) .

(٧) أوضح المسالك، ابن هشام، دار الجيل ، بيروت، (د.ط) ،(١٩٩٧) .

(٩) الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجيّ، أبو القاسم، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط٢،(١٩٧٣م) .

(١٠) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، دار صفاء للنشر، عمان، ط١ ، (١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧) .

(١١) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (– ٧٩٤هـ) ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، (١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م).

(١٢) البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: بركات هبود، دار الأرقم بيروت،(د.ط) ، (د.ت) ،(د.ت)

(١٣) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية .

(١٤) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري ،تحقيق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط١،(١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م) .

(١٥) جامع الدروس العربية، الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣٩، (١٤٢٢–٢٠٠١م)

(١٦) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، تحقيق: : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،(١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م) .

(١٧) الخصائص، ابن جني، تحقيق : محمد على النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢،(١٩٧٣م) .

(١٨) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق : محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط٢، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م) .

(١٩) ديوان الخِرْنِق بن هفَّان، ت: يسري عبد الغني عبد الله،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١،(١٩٩١م).

(٢٠) ديوان ذي الرمة ، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١،(١٤١٥هـ ،١٩٩٥م).

(٢١) ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له ، علي الفاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ،(١٤٠٧هـ،١٩٨٧م) .

(٢٢) شرح ابن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١٤، (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م).

(٢٣) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط١،(١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) .

(٢٤) شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران ،(د.ط) ،(د.ت).

(٢٥) شرح المفصل، ابن يعيش ، عالم الكتب، بيروت،(د.ط) ،(د.ت).

(٢٦) شرح المقدّمة المُحْسِبَة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١،(١٩٧٦م) .

(٢٧) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة دار المعارف، بيروت، ، ط١ (١٤١٤-١٩٩٣) .

(٢٨) الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلويّ، عليّ بن إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية،بيروت ، (د.ط)،(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) .

(٢٩) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربى، محمود سعران، دار النهضة العربية، بيروت،(د.ط) ،(د.ت).

(٣٠) الكتاب، سيبويه، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت ،ط١، (د.ت).

(٣١) الكشاف، الزمخشري ، تحقيق : عبد الرزاق عبد المهدي، بيروت،(دار إحياء التراث العربي).

(٣٢) لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، (د.ط)،(د.ت). .

(٣٣) المزهر، السيوطي،دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١(١٩٩٨م).

(٣٤) مفتاح العلوم، السّكاكيّ، شرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٣٢) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط٢،(١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م).

(٣٣) معانى القرآن، الأخفش، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير ، دار الأمل ، ط ٢ ،(١٤٠١هـ،١٩٨١م) .

(٣٤) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ، ط ٢ ، دار المعارف ،مصر ، (١٣٩٢ هـ-١٩٧٢ م).

(٣٥) نتائج الفكر، السهيلي، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت ،ط١، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .

(٣٦) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، نهاد الموسى ، دار البشير،عمان، ط٢،(١٤٠٨هـ-١٩٨٧م).